

يرى الى المتكلم وهو ممتنع ولا عبرة بتقدمه بل لا يفتي امامته لهم كما مر فلا يتطرق اليه  
الا ان اقتضى بها وانما يجوز الاستتلاف او التقدم قبل ان يفرغوا من ركعتين ولو قويا على ما  
اقتضاه اطلاقهم والاستتلاف للجمعة مطلقا وفي غيرها بغير تحيد بدنية اقتداء به  
ولو فعله بعضهم ففي غيرها يحتاج من فعله ليشهد به من يفعلها وان كان غير الفاعل  
اربعين بقيت والابطال كما هو ظاهر وانهم ترتيبه الاستتلاف على خروجها انه لا يجوز  
الاستتلاف قبل الخروج وبه صرح الشيخان في باب صلاة المسافر فغلب على المتكلم وغيره  
والمراد كما هو ظاهر انه ما دام اماما لا يجوز ولا يصح استتلافه لغرض اختلافه اذا اخرج  
نفسه من امامته فانه يجوز استتلافه وان لم يكن له عند بقولهم السابق انفا واذ اخرج  
الى اخره وقول ابن محمد من حضر امام اكل جازا استتلافه قوله ان اخرج نفسه عن امامته  
وجوز لا يتقيد بالاكل **وايستظف هو ايم للجمعة الامتدadia به قبل نحو**  
**حدث** ولا يقدم فيها احد بنفسه الا ان كان كذلك لان فيها شتا جمعة بعد اخرى  
او فعل الظهر قبل الغداة للجمعة وكل منهما ممتنع وانما اعتقدوا ذلك في المسوق لانها  
لا يمتنعى اما غيرها فلا يشترط فيه ذلك بل الشرط في غير المتعدى به قبل نحو خطبة ان لا يتجان  
امامه في ترتيب صلواته كالاولى مطلقا او ثالثة الرباعية بخلاف ثابتهما اذ يصح  
او ثالثة المغرب حيث لم يجدوا فيه الا تقدم به لا يمتنع يحتاج للقيام وهم للفقهاء  
مقدمه قبل ذلك فيجوز استتلافه مطلقا لا يترتب عليه من صلاة فيصلى الامام فيثبت  
ويتشهد في محل ثبوت الامام **وتشهد ولا يشترط كونه اى الخليفة او المتقدم حضر**  
**الخليفة** ولا ان يكون ادرك **الركعة الاولى في الاصح فيها** لانها لا تبدأ لاتدائه  
قبل خروجه صارت حكم من حضر الخليفة فضلا عن كون ادرك الركعة الاولى الا ترى انه  
لو انقض السامعون بعد اعلان غيرهم قاموا مقامهم كما مر ولا يشترط سماعه للخليفة  
جزوا ولو استتلفه قبل الصلاة اشترط سماعه لها وانزاد على الاربعين كما اقتضاه  
اطلاقهم لان من لم يسمع لا يندرج في صف غير الاربعة لا يتكلم ولهذا لو اوردوا  
سمعوا فقدوا وللجمعة انقضت لهم بخلاف غير السامعين فان قلت ظاهر كلامهم صحة

الخطبة

اختلاف من سمع ولو تحدث وصلى في وقتها الفوت قلت يفرق بانه بالسماع المخرج في  
من غير فصلا من اهلها بقاها مما قلنا كفى اختلافه وابطال صلواته او نقصها  
اشترطت زيادته واما من لم يسمع فلم يصر من اهلها ولان الظاهر فلم يكت اختلافه  
مطلقا ويجوز الاستتلاف في الخليفة لمن سمع من غير ان كان له من غير علمه في  
شرح الامام **ثم** اذا استتلت والحل وقدم بنفسه في الجمعة **ان كان ادرك** الامام في قيام  
او ركوع الركعة **الاولى** وان بطلت فيما اذا ادرك في القيام صلاة الامام قبل ركوعها **تمت**  
**جمعة** الخليفة والمؤمنين لا يصرقا بما مقامه **ولا** يدرك ذلك وان اختلفت فيها  
**نتم الجمعة لهم دونه في الاصح** لا يصرقكم ركعة كاملة مع الامام بخلافه فيتمها  
ظهورا وان ادرك معه ركوع الثانية ويجوزها كما انتم كلهم المقيدين وغيرها وان قال البعض  
بتمها جمعة لا تصلى مع الامام ركعة فقد مر ان الجمعة انه لا بد من بقائه مع الامام ان يعلم  
وفارق هذا الخليفة مسوقا انتهى به بانواع الخليفة امام لا يمكن جعله تابها ثم ويبحث  
بعضهم انه متى ادرك ركعة تلازم نية القامة والارضية وفيه نظر لان ليس اماما هو كل  
وجه فالوجه انه لا يترتب عليه الامامة مطلقا لبقائه كونه ما هو احكاما اذ يراه من يرى  
على نظم الامام الاول فليس عليه من تعليمه هنا في بعض المسائل وما بها لا يصح  
من اقله من الاضداد على الاربعين وان العدد بقاؤه شرط الاسلام ان فرض ما هنا اذا كان  
الامام زائلا على الاربعين لانه اذا كان منهم بطلت بخروجه نقص العدة وان حيث لم الخليفة  
الظهر اشترط ان يكون زائلا على الاربعين والاصح اقتداءهم به ولا ينافي هذا ما قاله  
فصلامة الجمعة في الخلفاء الجاهل في الامن ايضا كما يستند في شرح الارشاد لان الامام ثم واحكام  
واكمل تبع له وهذا ليس موجودا هنا وانما بعضهم فيمن اخرج بسنة وثلاثين فاقدي به اثر  
في الثانية فاحدث واستظفرا بمولاهم لقيام الامام لانها لا تبدأ بتدائه به قبل  
الحديث انصح عليه حكم الجماعة في بقائه العدة دون ادراك الجمعة لا تتوافق المختصين  
وما اقتضاه كلامه من جواز اقتفاءهم به مع كونه ليس زائلا على الاربعين فيه نظر واصا  
حسابه من العدد حتى لا يتصل جمعهم لو اتوا فردى فبقته **فيلحق** وجوب الخليفة